

توصيات لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات في جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري تؤكد دعم قرار التوجه إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار يحدد سقفاً زمنياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ٤ حزيران / يونيو ١٩٦٧*

القاهرة، ٧/٩/٢٠١٤.

قضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي: التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين:

إن مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري، بعد استماعه للعرض المقدم من فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، حول الخطة الفلسطينية المستقبلية لإنهاء الاحتلال لأراضي دولة فلسطين،

يقرر:

١ - التأكيد على القرار العربي بالتوجه لمجلس الأمن المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين لاستصدار قرار يحدد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق استقلال دولة

* المصدر: نسخة PDF في الموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية:

<http://www.lasportal.org/>

فلسطين على حدود خط الرابع من يونيو / حزيران لعام ١٩٦٧ ضمن تثبيت مبدأ حل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧.

٢ - تكليف الأمين العام بالاتصال مع المجموعات الدولية والإقليمية وأعضاء مجلس الأمن بهدف حشد الدعم والتأييد الدولي لهذا التوجه.

٣ - مواصلة التحرك العربي في جميع عواصم الدول، لدعم طلب دولة فلسطين المقدم للحكومة السويسرية، بصفتها الدولة الوديعة لاتفاقية جنيف الرابعة، لدعوة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف، لاجتماع فوري يهدف إلى تأكيد المسؤولية الجماعية للدول المتعاقدة لإنفاذ واحترام أحكام هذه الاتفاقيات الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وذلك لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، وتقدير الجهد المبذول من الوفد الوزاري العربي برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية لدولة الكويت (الرئاسة الحالية للقمّة)، ووزير خارجية دولة فلسطين، والأمين العام للجامعة العربية.

٤ - التأكيد على القرار رقم ٧٧٨٦ بتاريخ ١٤/٤/٢٠١٤ الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري الذي دعا دولة فلسطين لاستكمال عضويتها في كافة المنظمات الأممية المتخصصة، والانضمام إلى بقية المعاهدات والاتفاقيات، وبشكل خاص المحكمة الجنائية الدولية.

٥ - دعم حكومة الوفاق الوطني تحت قيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس ودعوة المجتمع الدولي لتوفير السبل اللازمة لإنجاحها وعدم السماح لإسرائيل بتقويض الحكومة الفلسطينية، بما في ذلك وقف تحويل أموال الضرائب الفلسطينية التي تجبها.

٦ - رفض وإدانة كافة الانتهاكات الإسرائيلية في الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة في المسجد الأقصى المبارك، وتقديم الشكر للجهود الأردنية الجارية في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية للمقدسات، والرامية إلى التصدي لهذه الانتهاكات ورفض محاولات إسرائيل المساس بهذه الرعاية والوصاية الهاشمية، ورفض وإدانة كافة محاولات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) التقسيم المكاني والزمني للمسجد الأقصى المبارك لفرض السيطرة الإسرائيلية عليه.

٧ - الترحيب بإعلان وقف إطلاق النار الذي تم بالقاهرة، والمبني على أساس المبادرة التي طرحتها جمهورية مصر العربية، ومطالبة كافة الأطراف المعنية تهيئة المناخ لاستمرار التهدئة وتثبيتها والالتزام بتنفيذ بنودها.

٨ - توجيه الشكر لجمهورية مصر العربية على الجهود المقدرة التي بذلتها لوقف العدوان الإسرائيلي، والتي أثمرت عن اتفاق وقف إطلاق النار، وتثمين قرارها فتح معبر رفح لتسهيل حركة المواطنين، والجرحى والمصابين جرّاء العدوان على غزة، وإدخال المساعدات الإنسانية والطبية للقطاع، وتوجيه الشكر للمملكة الأردنية الهاشمية لجهودها نحو وقف العدوان الإسرائيلي وتحقيق التهدئة من خلال عضويتها الحالية في مجلس الأمن، وكذلك توجيه الشكر لكافة الدول الشقيقة والصديقة التي بذلت جهوداً من أجل وقف العدوان على قطاع غزة.

٩ - توجيه تحية إكبار وإجلال لأرواح الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وكذلك للشعب الفلسطيني في مقاومته الباسلة المشروعة لمواجهة العدوان الإسرائيلي الغاشم على القطاع ودحره.

١٠ - الإدانة الشديدة للعدوان العسكري الإسرائيلي الوحشي ضد المدنيين في قطاع غزة الذي استمر لمدة ٥٠ يوماً، مخلفاً ما يزيد عن ٢١٢٣ شهيداً و١١,١٠٠ جريح، وهدم أكثر من ١٠,٦٢٠ منزلاً ومجمعاً سكنياً، والذي يمثل جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم، وتحميل قوات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن كافة الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني في قطاع غزة جرّاء العدوان الإسرائيلي الغاشم.

١١ - الإدانة الشديدة للعدوان السافر والمتكرر الذي مارسه جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانه الأخير على المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية في قطاع غزة، ذات الحصانة الدولية، لاستهداف المدنيين الأمنيين الذين لجأوا لهذه المواقع، الأمر الذي شكّل مخالفة جسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع، وغيرها من قواعد القانون الدولي، واعتداء صارخاً على مؤسسات الأمم المتحدة ذات الحصانة الدولية ومطالبة الأمم المتحدة اتخاذ موقف حازم تجاه هذا الانتهاك الإسرائيلي لمؤسساتها في قطاع غزة.

١٢ - دعوة جميع الدول الشقيقة والصديقة لتقديم كافة أشكال الدعم العاجل إلى دولة فلسطين لمساعدتها في مواجهة المتطلبات الطارئة للشعب الفلسطيني، لإعادة إعمار قطاع غزة جرّاء الحصار والعدوان الإسرائيلي والوفاء بالالتزامات المالية بهذا الشأن، والتأكيد على ضرورة حشد الدعم العربي والدولي لإعادة إعمار القطاع، وذلك من خلال المؤتمر الدولي للمانحين المقرر عقده في جمهورية مصر العربية في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٤.

١٣ - إدانة إسرائيل لاستمرارها في الاستيطان غير الشرعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتهويد المدينة المقدسة واعتبار أن جميع هذه الإجراءات الإسرائيلية لاغية وباطلة وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وبموجب القانون الدولي.

١٤ - مطالبة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين دون قيد أو شرط وإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى، وجميع المعتقلين منذ بدء العدوان فوراً، وخاصة من أطلق سراحهم في تبادل للأسرى، وكذلك جميع المعتقلين إدارياً والذين لم توجّه لهم أي تهمة وذلك خلافاً لمبادئ القانون الدولي.

(ق: رقم ٧٧٩٤ - د.ع (١٤٢) - ج ٣: ٧ / ٩ / ٢٠١٤)